بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومـــــات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

﴿ قـــسـم ﴾

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد اعدت دون آية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من 15 – 20 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40 %

To be kept away from dust in dry cool place of
15 – 25c and relative humidity 20-40 %

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصـــل

جامعة الإسكندرية
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها
اللغات الشرقية وآدابها

الاستشهاد بالحديث الشريف في المعاجم العربية

رسالة مقدمة من الطالب/
أشرف أحمد حافظ عبدالسميع
لنيل درجة الدكتوراه في الآداب

تحت إشراف الأستاذ
الدكتور/ طاهر سليمان حمودة
رئيس قسم اللغة العربية وآدابها

١٩٩٩

B ٦١٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم

فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شَجَرَ بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليما (النساء ٦٥)

صدق الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحَرّموه.

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

(رواه أبوداود وغيره وهو حديث صحيح)

إهـداء

اعترافًا بجميل العلماء، فهم ورثة الأنبياء، أهدي هذا العمل لفاضل العلماء، وعالم الفضلاء، أستاذي الدكتور طاهر سليمان حمودة.

المقدمة

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي كما تكفل بحفظ كتابه الكريم، سخر من ذاد عن سنة نبيه العظيم صلى الله عليه وسلم، فشمر العلماء عن سواعدهم فميزوا بين الصحيح والضعيف.

والصلاة والسلام على نبيه الأمين، الذي علمه الحق سبحانه وتعالى فقال ﴿وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيمًا﴾.

وبعد فهذا بحث عنوان (**الاستشهاد بالحديث الشريف في المعاجم العربية**) وهي تعد أول دراسة تطبيقية للحديث الشريف في المعاجم اللغوية.

وهذا البحث يرد على القائلين بأن الاستشهاد بالحديث الشريف فيها كان على سبيل التبرك، وأنَّى يكون ذلك؟!

فإذا كان من أهم أهداف الشاهد اللغوي توثيق المعنى وتوضيحه من خلال السياق الذي يمثله الشاهد، فإن هناك مواد كثيرة لم يجد صاحب المعجم ما يسعه من الشواهد - بما يقوي الحجة - سوى الحديث الشريف، كما حدث ذلك في كثير من المواد لدى ابن منظور في لسان العرب من مثل مادة (غلط) و (غلظ) و (غشر) و (غوص) و (غوغ) و (قحج) و (فخذ) و (قدح) و (فذ) و (فرأ) و (فرب) و (فرث) و (فرسخ).... إلخ.

وعلى الرغم من أن عدد الشواهد الشعرية يفوق عدد الشواهد الحديثية - كما سنرى -، إلا أن تحليل الأحاديث والتعليق عليها في المعاجم اللغوية جعلت المادة الحديثية، أضخم من المادة الشعرية.

فالأزهري وابن منظور والزبيدي وغيرهم لم يكتفوا بنقل كتب الغريب «غريب الحديث» وغيرها من كتب الحديث بين طيات معاجمهم، بل نقلوا أقوال أصحابها، وشروحها، بما يجلي معناها.

وعمومًا فمنذ الخليل في العين حتى الزبيدي في التاج، لم يكن هناك حرج أو انصراف عن الاستشهاد بالحديث الشريف في المعاجم اللغوية.

ويقوم هذا البحث بالربط بين حياة المؤلف وبخاصة بيئته العلمية ومؤلفاته من جهة، وبين استشهاده بالحديث الشريف كثرة وقلة من جهة أخرى، وبالأحرى بين بنائه الثقافي وبين استشهاده بالحديث الشريف.

كما يقوم هذا البحث - أيضًا - بإحصاء الأحاديث والشواهد الأخرى في المعاجم اللغوية التي قامت عليها الدراسة، مع الأخذ في الاعتبار أنه من الصعوبة بمكان أن أضم أحاديث لسان العرب أو تاج العروس كلها في هذه الدراسة، ولكنني اكتفيت بشريحة تمثل المنهج العام في المعجم وتساعد في تحديد منهجه في عرض الحديث.

غير أني لم اكتف في بعض المعاجم بشريحة بل أحصيت كل ما فيها من شواهد كأساس البلاغة للزمخشري والقالى في البارع والمنجد لكراع النمل.

ولكن الصعوبة التي واجهتني أن هناك من المعاجم ما لا يحتوي منها على فهارس كالأساس والبارع، والمخصص، ومع ذلك حاولت أن أحصي كثيرًا منها في بعض الكتب، فجمعت أحاديث الأساس كلها والبارع كذلك وحققتها بما يسر الله لي وكذلك حققت كل الشرائح التي اعتمدت عليها في هذا البحث.

ويقوم هذا البحث - أيضًا - بدراسة مناهج أصحاب المعاجم في عرض مادة الحديث، ومواضع استدلالهم بها على المستويات اللغوية صوتية أو صرفية أو نحوية أو دلالية.

ولعل سؤالاً يرد على الذهن أحاول أن أجيب عنه وهو: لِمَ لَمْ أكتف بمعجم واحد؟ وليكن لسان العرب على اعتبار أن المعاجم كلها متشابهة، فاللاحق أخذَ عن السابق.

ويعود ذلك إلى أسباب منها:

١ - أن لكل صاحب معجم منهجًا يسير عليه في عرضه للمادة عامة، وعرضه للحديث خاصة.

٢ - اختلاف ما أتيح للاحق من ثقافات وشيوخ ومراجع عن سابقه من المعجميين!

ومن ثَمَّ سيختلف منهج كل واحد في عرض مادته عن الآخر، وفي تناوله للحديث، فقد يكون الحديث الواحد موجودًا لدى الخليل والأزهري والزمخشري وابن منظور والزبيدي، ولكن كلٌّ يُدْلي بدلوه، فقد ينشغل بعضهم بإشارة صوتية وردت في الحديث وقد ينشغل الآخر بناحية صرفية والآخر بناحية فقهية، والآخر بناحية دلالية بما يتعلق بالحقيقة والمجاز، والآخر قد ينصرف إلى الحديث وتَعَدُّد رواياته كما سترى خلال البحث. بما يدل على أن لكل واحد منهجًا؛ لذا لم أكتف بمعجم واحد.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة وثَبَت بمصادر البحث ومراجعه، وفهرس شامل لموضوعات البحث.

أما الفصل الأول فعنوانه (**قضية الاستشهاد في الدرس اللغوي وحدودها**) وأتناول فيه المعايير الزمانية والمكانية للمادة اللغوية، أما المعيار المكاني، فقد عرضته من خلال تتبع اللغويين خطوتين في طريق التنقيب عن لغة العرب.

الأولى: الرحلة إلى البادية، وقد فرقت في ذلك بين البصريين والكوفيين.

الثانية: انتقاء قبائل معينة سواء بالرحلة إلى البادية أم بانتظار الأعراب الذين يفدون إلى الحاضرة، مبينًا موقف البصريين والكوفيين من ذلك، ومدى التزامهم به.

أما المعيار الزماني فقد اتفق البصريون والكوفيون على أن زمن الاحتجاج يمتد حتى نهاية القرن الرابع الهجري في البادية، والثاني الهجري في الحاضرة، وقد أوضحت اختلاف نظرة كثير من اللغويين عن نظرة النحاة في ذلك.

وقد أضفت عدة معايير منها:

أولاً: معيار المادة، القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب: شعره ونثره.

ثانيًا: معيار الكثرة، فقد اشترط البصريون في المسموع عن العرب الكثرة.

وقد ذيلت هذا الفصل بدراسة خاصة لدرجات الرد والقبول بين المحَدِّثين واللغويين، وبيان مدى تأثر اللغويين بالمحَدِّثين في هذه المسألة، ولأن هذه المسألة تمثل حدودًا مهمة لقبول المادة ورَدِّها.

أما الفصل الثاني فعنوانه (**قضية الاستشهاد بالحديث الشريف عند النحويين**) وقد عرضت موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، فمنهم من أجاز الاحتجاج مطلقًا، ومنهم من أنكر، ومنهم من توسط بين المذهبين.

وقد ناقشت أسباب امتناع بعض النحاة عن الاستشهاد بالحديث، بالتحليل والتعليل - ما أمكنني -، اضافة إلى العودة للأحاديث الواردة لديهم، وبخاصة في مسألة رواية الحديث بالمعنى، وكتابة الحديث، معتمدًا في ذلك على بعض كتب الحديث ومصطلحاته، وشرح العلماء للأحاديث الواردة في هذا الباب.

وقد تعرضت خلال ذلك كله لعدة قضايا منها، تعدُّد الروايات في الشعر، ووقوع اللحن فيما روى من الحديث، لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، وربط ذلك بالضرورة الشعرية، وآداب اللغوي والمحَدِّث وتأثر اللغويين في ذلك بالمحَدِّثين.

وقد ختمت الفصل بما استقر عليه علماء اللغة في العصر الحديث من شروط قبول الاستشهاد

بالحديث.

أما الفصل الثالث فعنوانه (**المعاجم اللغوية والاستشهاد بالحديث الشريف**) وهي دراسة تطبيقية لهذا الموضوع في عدة معاجم كالجمهرة لابن دريد (٢٢٣هـ - ٣٢١هـ) والمنَجَّد لكراع النمل (٠٠٠ - ٣٠٩هـ) والبارع لأبي علي القالي (٢٨٨هـ - ٣٥٦هـ) والمجمل لابن فارس (٣٥٦هـ - ٣٩٥هـ) والمخصص لابن سيده (٣٩٨هـ - ٤٥٨هـ) والعباب الزاخر للصاغاني (٥٧٧هـ - ٦٥٠هـ)، وقد أضفت إلى هذه المعاجم معجمًا آخر هو أساس البلاغ للزمخشري (٥٣٨هـ) وقد قمت فيه بعمل دراسة مفصلة لمنهجه المتميز في الفصل بين الحقيقة والمجاز.

وقبل ذلك وضعت مدخلاً تحدثت فيه عن موقف الخليل (ت ١٧٥هـ) في العين من هذه القضية، وكذلك موقف الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في تهذيب اللغة، وكذلك أبي محمد ثابت بن أبي ثابت (من علماء القرن الثالث الهجري) في خلق الإنسان، وأبي عمرو الزاهد (٣٤٥هـ) في فائت الفصيح.

أما عن منهجي في تلك المعاجم عدا أساس البلاغة فقد قمت بعمل دراسة لكل معجم منفصلة عن الأخرى ومنهجي فيها كان كما يلي:

١ - ترجمة موجزة لصاحب المعجم.

٢ - منهج صاحب المعجم في ترتيب المادة اللغوية.

٣ - الحديث والشواهد الأخرى مع ربط ذلك كله بحياة المؤلف وشيوخه في الحديث واللغة، ومؤلفاته بما سيؤثر على نسبة استشهاده بالحديث الشريف.

٤ - الحديث والمستويات اللغوية، سواءٌ أكانت هذه الأحاديث في الجانب الصوتي أم الصرفي أم الدلالي أم النحوي.

- أما أساس البلاغة، فقد وقعت له منهجًا خاصًا في الدراسة وهو:

١ - ترجمة الزمخشري.

٢ - تحليل مقدمة أساس البلاغة.

٣ - الحديث والشواهد الأخرى.

٤ - مدخل عن الحقيقة والمجاز، ثم قسمت هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام:

أ - الحقيقة والمجاز في أساس البلاغة.

ب - أحاديث في الحقيقة.

جـ - أحاديث في المجاز.

وقد حددت نوع المجاز الوارد في هذه الأحاديث ما بين عقلي ولغوي دون الخوض في تفصيل أنواع المجاز اللغوي، كالمجاز المرسل بعلاقاته المختلفة.

أما الفصل الرابع فعنوانه (**مناهج أصحاب المعاجم الكبرى في الاستشهاد بالحديث الشريف**) وقد قمت بعمل دراسة مفصلة في ثلاثة معاجم كبرى، هي الصحاح للجوهري (ت٣٩٣هـ) واللسان لابن منظور (ت٧١١هـ) وتاج العروس للزبيدي (ت١٢٠٥هـ).

وأما عن منهجي في تلك المعاجم فكان كما يلي:

١ - ترجمة صاحب المعجم.

٢ - منهجه في ترتيب المادة.

٣ - تحليل مقدمة المعجم.

٤ - الحديث والشواهد الأخرى، وأقوم فيه بإحصاء الحديث الشريف والشواهد الأخرى في الجزء الذي قامت عليه الدراسة.

إضافة إلى دراسة خاصة بكل معجم، فمن ذلك ما حدث مع الجوهري، فقد أضفت إليه دراسة موجزة حول الصحاح والمؤلفات التي دارت حوله، ورأي بعض العلماء في ذلك. وكذلك حدث مع صاحب لسان العرب، إضافة إلى ملاحظات عامة في استشهاده بالحديث الشريف.

ثم بعد ذلك وضعت دراسة شاملة للمستويات اللغوية في الحديث الشريف في هذه المعاجم، اضافة إلى وضع مدخل أعرف فيه بالمستويات اللغوية، وهذا المدخل هو الذي يحدد منهجي في دراسة المستويات في الحديث الشريف.

أما الفصل الخامس فعنوانه (توثيق المادة الحديثية في المعاجم اللغوية)

وفيه أقوم بتوثيق المادة الحديثية الواردة في البحث، وبعض مازاد عليها، وقد وجدت أنه من الصعوبة بمكان تخريج الأحاديث الواردة في المعاجم، من حيث الصحة والضعف والحسن، وذلك لأن الأحاديث الواردة في المعاجم، قد تأتي مرة كاملة وقد تكون في أخرى مبتورة، من أولها، أو من آخرها،، وقد يكتفي صاحب المعجم بايراد كلمة واحدة من الحديث، وكما هو معلوم فلتخريج الحديث الشريف - فيما أعلم - من كتب أطراف الحديث، لابد من معرفة مطلع الحديث، وقد بدا